



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة فيها

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 21

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 12 شعبان 1432
الموافق 14 جويلية 2011

فهرس

ص 03 محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين

■ إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2011.

محضر الجلسة العلنية الخامسة والعشرين

المنعقدة يوم الخميس 12 شعبان 1432

الموافق 14 جويلية 2011

جرت العادة في ختام أشغال كل دورة أن يتم أمامكم، سيداتي سادتي، تقييم العمل المنجز من قبل الهيئة خلال الفترة، وفي هذا الإطار يمكننا القول من البداية بأن الدورة الربيعية لسنة 2011 شهدت حركة مكثفة وفي كل مجالات اختصاص الهيئة، ليس فقط على الصعيد التشريعي، وإنما شملت أيضا ميادين أخرى تأتي في صلب صلاحياتها من الناحية المؤسساتية، لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة البرلمانية، وكذا النشاط الخارجي وترقية الثقافة البرلمانية. وقد جرت هذه النشاطات في ظل أجواء اجتماعية وسياسية ميّزها التحول الذي تعرفه البلاد من فترة. فعلى الصعيد التشريعي، عرفت الدورة برمجة ما لا يقل عن أحد عشر (11) نصاً قانونياً، وفيها حظي قطاع العدالة بالأولوية العددية، كون الدورة درست وصادقت على خمسة نصوص على الأقل، خاصة بهذا القطاع.

نذكر منها القانون العضوي المتعلق بتنظيم المحكمة العليا وسيرها وهو قانون يأتي ليمنح هذه الهيئة القضائية العليا الوسائل القانونية والتنظيمية والمادية التي كانت تفتقر إليها، ناهيك عن كون القانون جاء ليكرس استقلالية السلطة القضائية ويمكنها من الاضطلاع بدورها المتمثل في توحيد الفقه القانوني وإعطاء التفاسير عن مضامينه. الأمر ذاته يمكن أن يقال عن القانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة.

أما النص المعدل لقانون الإجراءات المدنية فقد أتى بتعديلات ترمي إلى حماية المواطن من التجاوزات وحالات التعسف الذي قد ينجم عن الإدارة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أثناء هذه الدورة احتل قانون البلدية حيزا خاصا من بين كافة النصوص، وهو جاء متزامنا مع توجهات البلاد الرامية إلى إدخال إصلاحات جوهرية على مضمون النصوص الناظمة لهياكل الدولة، وهكذا

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيد نائب الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيدة رئيسة مجلس الدولة،

أسرة الصحافة والإعلام،

السيدات والسادة الضيوف،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، ومرحبا

بكم جميعا في مقر مجلس الأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كما جرت العادة نلقي كلمة بمناسبة اختتام دورة

الربيع لسنة 2011.

وبالعودة إلى قانون البلدية وقانون المالية التكميلي، فعلى الرغم من كل ما قيل وما قد يقال، فإن أعضاء مجلس الأمة من خلال مصادقتهم على القانونين المذكورين قد أظهروا حكمة وبعُد نظر واضحين، خاصة وأن الكثير منهم لم يكن مقتنعا للاقتناع الكافي بمضمون بعض المواد المدرجة ضمنه إلا أنهم مع ذلك لم يرفضوه.

نقول بالرغم من التحفظات التي صدرت من البعض فإن المصادقة على النصوص هذه بينت هذه المرة مثل مرات عديدة من قبل، مدى تشبع أعضاء مجلس الأمة بروح المسؤولية في تأديتهم للمهمة - وهو الأمر الذي يجب أن يثمن - لأن تحديد المواقف من النصوص في هذا المجلس كان ولا يزال يخضع إلى مبدأ المفاضلة، بين المهم والأهم، وأعضاؤه كانوا باستمرار يرجحون المصلحة الكبرى على حساب العيب الثانوي.

(تصفيق)

وضمن الهيئة عودنا أنفسنا دائما على التقيد بواجب التحفظ في أقوالنا وسلوكياتنا. إننا لهذه الاعتبارات - وغيرها كثير - نود أن نوكد مرة أخرى كم هي مطلوبة المراجعة الدستورية بالنسبة لمجلس الأمة، وكم هو واجب تكييف القانون العضوي الناظم للعلاقات ما بين غرفتي البرلمان وما بينهما وبين الحكومة.

(تصفيق)

لأن هذا التكييف من شأنه - تأكيداً - أن يؤدي إلى تدقيق العلاقات وحصر الصلاحيات، ويوضح من ثم عمل ومسؤولية كل طرف من الأطراف ذات الصلة بصناعة النص القانوني.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يخص قانون التأمينات، فقد جاء لتحقيق المزيد من الحماية للمؤمنين، ليس من ناحية سلامتهم البدنية والمعنوية، وإنما أيضا لتعويضهم عن الأضرار التي تلحق ممتلكاتهم.

مشروع القانون التوجيهي حول النقل البري، جاء ليوفر الحلول للمشاكل التي تنجم عن حركة المرور والتي يعاني منها سائقو المركبات والراجلون على

فقد جاء هذا النص بأحكام جد هامة غيرت تغييرا جذريا في أسلوب الحكم المحلي.

إننا نعتقد حقا أن التعديلات التي أُدرجت ضمن هذا النص سوف تسهم - من دون شك - في تحسين الأداء وتحقيق مزيد من الاستقرار للهيئة المنتخبة ضمن البلدية، وهو سيكون بدون منازع في وضع حد لحالات التعطيل والشلل التي كثيرا ما كانت تحصل ضمن البلديات وتجد مبررها عادة في الاختلافات الشخصية أو الحزبية.

إن الخطوات التي تم تحقيقها من خلال المصادقة على قانون البلدية - على أهميتها - لا تشكل في الواقع سوى جانب من جوانب التغيير المنشود الذي يجب أن يشمل قانون الولاية وقانون الانتخابات والقانون المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية.

يحدونا كبير الأمل في أن تبرمج هذه القوانين في جدول أعمال الدورة الخريفية القادمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن نتحدث عن المصادقة عن مشاريع النصوص والظروف التي صاحبت المصادقة عليها، لا يفوتنا التذكير بأن مجلس الأمة كثيرا ما وُضع أمام خيارات صعبة أين يكون مخيرا بين أحد الخيارات: فهو إما أن يكتفي أعضاؤه - من خلال لجانته - برفع توصية إلى الهيئة التنفيذية حول جانب الخلل المسجل فيقترحون بموجبها تدارك النقص الموجود في النص، من خلال دعوة الحكومة لاتخاذ إجراءات تنظيمية وفي حدود ضيقة وفي حالات قليلة، وهو إجراء يمكن اعتباره بمثابة الإجراء المسكن وليس المعالج؛ أو أن يرفض المجلس مادة أو عددا من المواد، وفي هذا الرفض يظهر المجلس كما لو كان قد رفض النص بكامله، الأمر الذي يستوجب اتباع إجراءات قد تأخذ وقتاً؛ وبهذا الموقف قد يظهر المجلس - في نظر البعض - بمثابة المعرقل للعمل التشريعي، وهو الأمر الذي في كل مرة عمل أعضاء مجلس الأمة على تجنبه، أو أن يوافق المجلس على ذلك المشروع مع ما يتضمنه من خلل بين، وهو الأمر الذي في جل المرات يتكرر.

من كل ذلك تلاحظون ولا شك، زميلاتي زملائي، أن من بين هذه الخيارات فإن أحلاها مر.

أما الزيارات الميدانية، فقد تمت برمجة ما لا يقل عن إحدى عشرة (11) زيارة، شاركت فيها كل اللجان تقريبا كما تم توزيع هذه الخرجات على مختلف ولايات الوطن وطيلة فترة إنعقاد الدورة. أثناء هذه الخرجات تمت معاينة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كل الولايات التي تمت زيارتها وقليلة هي الولايات التي لم تقم وفود مجلس الأمة بتفقدتها.

ما يمكن قوله عن هذه الخرجات هو أنها مكنت البرلمانين من التعرف بشكل أدق عن واقع التنمية المحلية ولكنها مكنتهم خاصة من سماع انشغالات المواطنين ورؤاهم في كيفية التكفل بمشاكلهم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة تم تنظيم ثلاثة أيام دراسية عادت بفائدة بالغة على البرلمانين، إذ فتحت الباب أمام نقاش عميق حول مواضيع مرتبطة بقضايا الساعة تم التطرق إليها.

فكان اليوم الدراسي الأول حول المسائل المتعلقة بالتكوين وبالتشغيل، أما الآخر فكان حول التراث الثقافي وآليات تحديده وحمايته، في حين كان اليوم الثالث خاصاً بموضوع العقار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كما لاحظتم ولا شك، أن الدورة كانت ثرية في كافة الأوجه التي تندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمة كما سبق وأن ذكرنا، فهي زودت البلاد بنصوص جد هامة عززت من الصرح القانوني وخاصة في مجال العدالة، وهي عمقت في مجال الإصلاحات ووسعت فضاء حرية التعبير والرأي ونظمت قطاعات هامة تسهر على التكفل بشأن المواطن، ناهيك عن كون قوانين الدورة قد وفرت الوسائل المادية الضرورية للتكفل بالاحتياجات العاجلة للمواطن وخاصة فئة العاطلين عن العمل وكذا الشباب، إنها نصوص أعطت الثراء والتنوع لمنظومتنا التشريعية ولعل الأهم من ذلك كله هو أن بعضها يندرج في صميم الإصلاحات التي قرر السيد رئيس الجمهورية إدراجها ضمن نهجه الإصلاحية الشامل؛ وقد جرى هذا العمل التشريعي الواضح متزامنا مع نشاطات برلمانية أخرى إن على

حد سواء، كما أنه أتى للحد من تلوث الهواء خاصة في المدن الكبرى.

فيما يخص التعديلات المدرجة على قانون العقوبات، فلقد جاءت الإجراءات المتخذة لحماية المستثمرين والمسافرين لتشجيع الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص على حد سواء على العمل والاستثمار.

وفيما يخص القانون المتعلق برفع التجريم عن العمل الصحفي، فإنه أتى ليعزز من مكانة حرية التعبير والرأي، وهنا تبرز أهمية النصين الأخيرين كونهما يصبان مباشرة في صميم الإصلاحات الديمقراطية الجاري العمل لأجلها.

وفي سياق الإصلاحات دائما، فإن قانون الوقاية من الرشوة ومكافحتها يأتي هو الآخر ليكمل التعديلات التي جاءت في قانون العقوبات ككل، فيتولى تجريم الرشوة في كافة أوجهها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد وضع قانون رفع حالة الطوارئ - كما تعلمون - حدا لكل الأصوات التي كانت ترتفع هنا وهناك وتزايد على بلادنا.

فيما يخص القانون المتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في مهام حفظ النظام العام، فقد تمت إحالة الملف الأمني - كما تعلمون - على المصالح المختصة التي تتولى مهمة مكافحة الإرهاب، والمقصود هنا بالطبع هو الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن بكافة أقطابها والذين ننتهز المناسبة لنوجه لهم تحية تقدير وعرفان.

وفي الأخير، وفي شأن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، فإن محتوى هذا القانون قد جاء ليترجم مضمون القرارات المتخذة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 22 أبريل 2011 ميدانيا ويحولها إلى لغة الأرقام ويديرها ضمن قانون المالية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يخص الرقابة البرلمانية، فقد تم طرح ما لا يقل عن واحد وستين (61) سؤالاً شفويا على أعضاء الحكومة شملت جميع القطاعات الوزارية تقريبا.

البرلماني المفيد في نطاق النظام البرلماني الثنائي، الذي أثبت فائدته وجدواه خاصة وأنه أتى بالأساس ليوسع من فضاء التعبير ويقوي مجال الممارسة الديمقراطية ويعطيها بعدها الحقيقي. إلى ذلك الموعد، أتمنى للجميع الصحة والهناء ولبلادنا التقدم والازدهار، وإلى اللقاء – إن شاء الله – في اليوم الرابع من شهر سبتمبر المقبل؛ وقبل ذلك أقول لكم رمضان كريم وكل عام وأنتم بخير، شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور، والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 – 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسميا عن اختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2011 في مجلس الأمة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي. أيتها السيدات، أيها السادة،

بعد فترة قصيرة سوف نعلن عن الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية في مجلس الأمة، وبعد شهر ونصف يستأنف البرلمان كما هو محدد دستوريا دورة الخريف العادية التي من المتوقع لها أن تكون واحدة من أهم الدورات التي عقدها البرلمان الجزائري، لما سيتضمنه جدول أعماله من مشاريع قوانين في غاية الأهمية، قوانين تترجم عمليا تعهدات السيد رئيس الجمهورية الخاصة بالإصلاحات التي أراد لها أن تكون شاملة وعميقة.

العملية لأهميتها – كما تعلمون – كانت موضوع مشاورات مع كافة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وممثلي المجتمع المدني، عبر كل طرف فيها عن موقفه ووجهة نظره من مضمون التوجه ومن التغييرات المنتظرة.

المشاورات أبانت حقا، إيمان الغالبية العظمى بضرورة تحقيق تلك الإصلاحات.

ولئن اختلفت الرؤى في هذه المشاورات فهذا الاختلاف يعد أمرا طبيعيا وهو في الواقع اختلاف في الكيفية وفي الوتيرة التي يجب أن تتم فيها هذه الإصلاحات، لكن الإجماع كان بالمقابل حاصلا حول ضرورة وسداد التوجه، توجه الإصلاح ولو حاولنا التعمق في مضمون هذه الإصلاحات فإننا نجد أنها جاءت لكي تعيد النظر في كامل أسس البناء المؤسسي للدولة الجزائرية؛ وهنا تبرز الأهمية.

أملنا كبير في أن يكون البرلمان على الموعد وأن يتبنى توجهات سياسة الإصلاحات هذه، فيعتمد القوانين التي تكون في مستوى تطلعات الغالبية الكبرى من أبناء شعبنا الطامحة أبداً إلى التغيير وبناء جزائر قوية مزدهرة ينعم فيها الجزائريون بالاستقرار وكرم العيش، في ظل حكم ديمقراطي تسوده الرشادة في التسيير والشفافية في التعامل.

أعضاء مجلس الأمة من جانبهم، لدينا القناعة بأنهم سيدعمون التوجه ويرافقون قافلة الإصلاح وأن يكون لهم دور فاعل بالتكامل مع بقية مؤسسات الدولة لترسيخ الممارسة الديمقراطية والعمل

| | |
|-------------------------------------|---|
| <p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p> | <p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p> |
|-------------------------------------|---|

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 رمضان 1432

الموافق 14 أوت 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587